المدى

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

اليـــــوم في المدى

العدد(1686) السنة السابعة - الاربعاء (30) كانون الاول 2009

ترقبوا غداً

تفاصيل الاختلاس في أمانة بغداد

بغداد /يوسف المحمداوي

كشف امين بغداد الدكتور صابر العيساوي اوراق ملف الاختلاس الذي حصل في امانة العاصمة مبيناً لـ (المدى) في حوار ضيف الخميس ان عدد المحتجزين لدى هيئة النزاهة (٢٣) متهماً (٧) منهم من افراد عائلة المتهمة، و(٩) من موظفي المصرف العقاري والبقية من موظفي بغداد ، وأكد العيساوي أن المبلغ المختلس بعد التدقيقات التي اجرتها اللجان التدقيقية التابعة لهيئة النزاهة وامانة بغداد هو (١٢) ملياراً و(٥٨٣) مليون دينار عراقي.

اجتماعات لجنة ترسيم الحدود الشهر المقبل

عبد المهدي: احتلال الفكة مرفوض.. والحكومة المقبلة ائتلافية

بغداد/ وكالات

اكد نائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي أن الحكومة المقبلة التي ستفرزها الانتخابات المنتظرة ستتشكل من أربع أو خمس قوى أساسيّة، حيث ستبقى الحاجة إلى حكومة إئتلافية، وشدد على أن إحتلال إيران لحقل الفكة النفطي العراقي مرفوض وعليها الانسحاب منه، و يجب أن تعالج هذه القضيّة بالطرق الدبلوماسيّة والحوار.

مضيفا في حوار صحفي ان التعامل مع البعثيين يجب ان يتم وفق ماحدده الدستور مؤكدا ان حزب البعث في العراق هو حزب من الماضي وليس حزب الحاضر او المستقبل. حزب البعث انهاه صدام قبل ان ينهيه الاجتثاث او الوضع الجديد. المشكل هو في بقايا الكوادر والتشكيلات السابقة لصدامييي البعث او للاجهزة التي لا تريد تغيير تصوراتها للعراق وللعالم ولتطوراته المختلفة. الجميع يراجع نفسه الا هؤلاء، فهم يريدون العودة الى الماضي وهذا امر مرفوض.. مشدداً على اهمية الحزم مع كل من يريد العبث بالامن واختراق الاجهزة والمؤسسات، مضيفاً ان الاستجوابات التي اجراها مجلس النواب للقادة الامنيين لم تضع الاصبع على الجرح بل كانت محاولات للتسقيط ولرمي المسؤولية على الاخرين، وهو امر وصفه بالمقلق. واشار الى ان مطامح رئيس الوزراء نوري المالكي زعيم قائمة دولة القانون لولاية ثانية قد تكون سببًا في انفصاله عن الائتلاف، إضافة إلى شعور قادة القائمة بأنّ وجود عدة قوائم تتنافس خلال الانتخابات هي حالة افضل من القائمة الواحدة.

من جانب اخر أكد مسؤول رفيع المستوى أن اللجنة العراقية- الإيرانية المكلفة بتسوية الخلافات الحدودية بين البلدين ستبدأ إجتماعاتها الشهر المقبل

وقال وكيل وزير الخارجية محمد الحاج حمود ، إن الخارجية"بصدد إنجاز جميع المتطلبات الضرورية لإستئناف المفاوضات مع الجانب الإيراني حول ترسيم وتثبيت العلامات الحدودية، ومن خلال اللجنة المشتركة التي تشكلت قبل شهور عدة"، وأضاف حمود ان "اللجنة الفنية ستبدأ عملها مجدداً الشهر المقبل لتسوية قضية الحدود مع المسؤولين الإيرانيين الذين أبدوا تجاوباً لحسم المشاكل التي تطرحها هذه القضية".

وبشأن الخلافات بين بغداد وطهران حول عائدية بئر الفكة النفطية، أكد حمود "هذا الموضوع فني وليس سياسياً، ويمكن حسم الخلافات حوله عن طريق الإجتماعات الثنائية التي ستعقد في إطار أعمال اللجنة المكلفة بتسوية جميع المشاكل الحدودية" وأردف ان "وزارة الخارجية هي المسؤولة عن قضية الحدود وترسيمها، وموضوع بئر الفكة يجري متابعته من قبلها".

وكان مسؤولون من العراق وإيران عقدوا خلال الشهور الماضية إجتماعات ثنائية عدة بهدف التوصل لإتفاق بشأن المشاكل حول الحدود المشتركة لكن هذه الإجتماعات لم تسفر عن أية نتائج، حتى جاء توغل القوات الإيرانية إلى داخل الأراضي العراقية والسيطرة على بئر حدودية تقع ضمن حقل الفكة النفطي.

13

معهد عراقي اقتصادي : توقف ٦٠٠ شركة صناعية بسبب تخلي الدولة عن دعمها

اتهام "حاضنات" محلية بدعم القاعدة في كربلاء

كربلاء / المدى

كشفت قيادة عمليات كربلاء، امس الثلاثاء، أن تنظيم القاعدة يتلقى دعماً من "حاضنات" محلية في المحافظة ساعدته على تنفيذ التفجيرات التي شهدتها المدينة في الفترة الأخيرة، رافضة اعتبار التفجيرات التي طالت كربلاء "خروقات أمنية".

وأوضح قائد عمليات كربلاء الفريق الركن عثمان الغانمي في تصريحات صحفية، إن ما وصفها "حاضنات محلية" تقوم بـ"تقديم الدعم للقاعدة في كربلاء عبر إيواء عناصرها وتسهيل دخولها وحركتها في المدينة ومساعدتها على تنفيذ التفجيرات التي تقوم بها" من دون أن يعطي مزيدا من التفاصيل عن هذه الحاضنات.

وكانت تفجيرات عدة وقعت في كربلاء منذ آب الماضي، نجم معظمها عن عبوات لاصقة كانت توضع في السيارات أو في الأماكن العامة لاستهداف المدنيين، باستثناء تفجير واحد وقع في السابع عشر من الشهر الجاري استهدف رتلا أميركيا على الطريق بين كربلاء وقضاء الهندية، ما أسفر عن تدمير آلية عسكرية، وحملت قيادة عمليات كربلاء مسؤولية التفجير إلى "المجموعات الخاصة المدعومة من بعض دول الجوار".

ورفض الغانمي اعتبار التفجيرات التي وقعت في كربلاء "خرقاً أمنياً" على الرغم من وقوع بعضها في المنطقة الحيوية وسط المدينة، مبينا أنه "يسهل إخفاء العبوات اللاصقة ونقلها لأنها صغيرة الحجم".

ولفت الغانمي الى أن "الجهد الاستخباري للقيادة أدى إلى تفكيك أربع خلايا تابعة لتنظيم القاعدة تتخذ من شمال كربلاء مقرا لها وتوجه أعمالها باتجاه المدينة، مؤكداً ملاحقة خطوط تحرك التنظيم في كربلاء بشكل مستمر".

عقوبات بحق الكيانات التي خرقت قواعدها

المفوضية تحدد ١٥ دولة لإجراء انتخابات الخارج

بغداد /المدى

حددت المفوضية العليا للانتخابات العراقية ١٥ دولة لاجراء الانتخابات فيها لعراقيي المهجر داعية العراقيين في الخارج الى التفاعل مع مكاتب المفوضية هناك. وقال عضو مجلس المفوضين سردار عبد الكريم في بيان ان المفوضية اخذت بعين الاعتبار الدول التي يقيم فيها العراقيون وطريقة مخاطبتهم من اجل المشاركة في هذا الاستحقاق الوطني.

ودعا العراقيين الى التفاعل مع مكتب ادارة انتخابات الخارج مشيرا الى ان الدول التي سيشارك فيها العراقيون هي (سوريا والاردن وبريطانيا والسويد والمانيا والامارات العربية واستراليا ولبنان وإيران وامريكا والدنمارك وكندا ومصر وهولندا وتركيا).

ولفت الى ان مكتب انتخابات الخارج باشر عمله في مدينة اربيل حيث تمت مناقشة الترتيبات الخاصة بعمل المكتب واستثمار موقع هيئة انتخابات الاقليم لتكون مقراله.

واوضح عبد الكريم ان المفوضية ستعمل على ايصال المعلومة للمواطنين المتواجدين في الخارج من خلال حثهم على المشاركة في الانتخابات بفعالية وستكون هناك خطة اعلامية مفصلة تعمل المفوضية من خلالها على ضخ المعلومات الى المواطنين والاليات التي يجب عليهم ادراكها لغرض تسهيل مهمتهم في يوم الاقتراع.

وفي سياق آخر تعتزم المفوضية فرض عقوبات بحق الكيانات السياسية التي خرقت قواعد الانتخابات والضوابط التي وضعتها المفوضية للحملات الانتخابية.

وأكد عضو المفوضية قاسم العبودي أن فرق الرصد المسؤولة عن تقديم التقارير للدائرة الانتخابية رصدت بعض الكيانات التي شرعت في حملاتها الدعائية قبل الفترة التي حددتها المفوضية كوضع الملصقات الدعائية وإرسال رسائل الـ SMS.

ونوه العبودي في تصريحات صحفية الى أن قانون الانتخابات تضمن في فقرتيه السادسة والسابعة تحديد نوع الغرامة بحق المتجاوزين. مضيفا أن قوائم المرشحين سترسل إلى الوزارات المعنية لتدقيق وثائقهم مثل وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والداخلية والدفاع وهيئة المساءلة والعدالة.

الافتتاحية

قبل الانتخابات البرلمانية..بعد انتخابات مجالس المحافظات

رئيس التحرير

قد يكون الملمح الأكثر إثارة للانتباه في الحياة السياسية الوطنية خلال العام الذي نودع هو التغير الواضح في طبيعة التحالفات واصطفاف القوى التي تنتظرها انتخابات يتوقع لها أن تكون ساخنة في مجرياتها ونتائجها على حد سواء.

فبرغم ما انطوى عليه العام من أحداث كبيرة في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية، إلا أن تغير التحالفات والاصطفافات يكتسب أهمية جذرية في أسلوب التعاطي مع مستقبل وتطورات الحياة السياسية العراقية.

هذا التغير هو حركة، لكن لا أحد يستطيع حتى الآن أن يقرر ما إذا كانت هذه الحركة إلى أمام أو إلى وراء أو هي محض مراوحة في المكان القلق. إن النتائج التي ستؤول إليها هذه الحركة هي وحدها التي ستقرر مدى إيجابية التغيير أو سلبيته.

ومع أن هذه الحركة هي تعبير حقيقي عن إرادة تغيير..فهي لا تعني انها ستفضي بالضرورة إلى محصلة ايجابية. فالحاجة إلى التغيير تتباين دوافعها كما يتباين أسلوب التعبير عنها والإفادة منها بتباين قناعات واجتهادات ومصالح القوى الناهضة بالتغيير وتلك العاجزة عنه أيضا.

تحت ضغط المشكلات الناجمة عن التحاصص السياسي الذي استخدم الهويات الوطنية الفرعية ستارا له، وتحت ضغط أقوى من الجماهير التي ساندت الدولة الجديدة ومشروعها الديمقراطي وأخفقت في نيل الكثير من متطلباتها الأمنية والخدمية..تحت هذين الضغطين تشكلت إرادة التغيير لدى القوى السياسية عشية انتخابات المحافظات، وليس واضحا حتى الآن أن تلك القوى تتفهم حاجة التغيير بنفس الدرجة التي تدرك فيها أو لا تدرك آليات تصريفه والتعبير عنه ببرامج انتخابية من جهة وبتحالفات من جهة أخرى.فليس المهم رفع لافتات التغيير قدر ما يكون مهما تأكيد الصدقية بالاستجابة لمتطلباته وضرورة وجود آليات للتعبير عن التغيير بطرق واقعية وملحوظة.

إن انتخابات مجالس المحافظات، وهي من بين أهم أحداث العام المنصرم، كانت تعبر بشكل جوهري عن هذا القلق والضبابية اللذين نتحدث عنهما في تفهم حاجة التغيير وفي عدم إدراك آليات تصريفه لدى بعض القوى السياسية. ففي تلك الانتخابات كثر الحديث عن التغيير وعن الرغبة في تجاوز المحاصصات التي استترت بالهويات المذهبية والعرقية، وكثر النقد الموجه لتركيبة القوى السياسية، وبلغ الأمر أوجه باستعارة قوى سياسية هويات لا صلة لها بالبناء الفكري العقائدي والتاريخ السياسي والديني لها وتقدمت بها كشعار انتخابي يعد برغبة في التغيير، لكن الوعود شيء وقوة التاريخ والايديولوجيا شيء آخر.

لا يكفي للتغيير أن يكون مجرد رغبة.

إنه إرادة مدعمة بقناعات حقيقية، واستعداد ذاتي للتجاوز وتمثل قيم التغيير ومفرداته وأطره والقوى الاجتماعية التي تشكل قاعدة التغيير، وصاحبة المصلحة في تحقيقه.

لقد بات واضحا بعد مضي هذه الأشهر على الانتخابات المحلية، أن شعارات التغيير والاستعارات الإيديولوجية التي رافقت تلك الشعارات في الانتخابات المذكورة، كانت نتاج تفهم ذكي، انتخابيا، لحاجات الناخب من جانب، وسوء استخدام، سياسياً، وسوء توظيف لتلك الحاجات من جانب ثان.

لقد تصادم السلوك الانتخابي هنا بالصدقية السياسية. فالعجزعن برمجة الأهداف والشعارات السياسية المستخدمة في حملة انتخابية والفشل في التعبير من قريب أو بعيد عما يترجم تلك الأهداف والشعارات أمر يضرّ بالصدقية السياسية ويطيح بها عند التطبيق. لقد بقيت مجالس المحافظات تعبر بوضوح عن أزمة التحاصص من جهة، وعن صعود ممثلي قوى سياسية ودينية وقومية وعشائرية، يفتقرون في معظمهم إلى أبسط مؤهلات من يقومون على إدارة شؤون حكومات محلية، بكل ما تتمتع به تلك الحكومات من صلاحيات وما تتحمله من مسؤوليات.

ليس المقصود من مثال مجالس المحافظات وانتخاباتها محاولة للتثبيط واليأس. ليس المقصود إثارة الشبهات حول شعارات التغيير وادعاء تغيير الاصطفافات الذي يجري الحديث عنه بكثافة..إنما المهم، وهو نصف الكأس الثاني، هو البرامج التي يجب أن يتقدم بها دعاة التغيير إلى الناخبين، برامج لا تكتفي بالشعار والوعد العام العريض وانما تفصله على شكل خارطة مشاريع وأرقام ومراحل، ويقرنها بضمانات الايفاء بها والالتزام بمضامينها. لقد تغيرت التحالفات والاصطفافات في انتخابات مجالس المحافظات بشكل لا يبتعد كثيرا عما أعلن من تحالفات واصطفافات جديدة، مع اختلاف غير جوهري هنا أو هناك ، لكن الجوهر احتفظ بأس المشكلات السابقة: بقاء التحاصص وأفته التقاسمية المكبِّلة.

وسيكون من الصعب أن نجزم لقرائنا أن التحالفات الجديدة، في سوادها الأعظم، قد فكرت بالمستقبل ما بعد الانتخابات أكثر من تفكيرها باجتياز ممر الانتخابات نفسه. ويستطيع أي مواطن أن يتأمل ويفكر بمبررات تنافر قوى بهويات عقائدية متماثلة عن بعضها وتجاذب أخرى تحمل هويات إيديولوجية متصادمة أو متعارضة.

وغالبا ما تكون للسلطة شهواتها التي تتراجع معها قوة نفوذ الإيديولوجيا والعقيدة. كل شيء في خدمة الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، وليست الإيديولوجيات والعقائد بالبعيدة عن هذه الخدمة.